المحاضرة الثامنة

ثالثا: مؤشرات منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي

اعتمدت المنظمات السابقة في اصدار تقاريرها على مؤشرات اقتصادية واحصائية فالمؤشرات بصفة عامة هي بيانات إحصائية تُجمع لاختبار أو تقييم مسألة من المسائل، ويمكن للمؤشر أن يكون دالة لمتغيرات مختلفة تتصل بجانب معين من الموضوع المراد قياسه، وتبين خصائصه في لحظة معينة، حيث تكتسي المؤشرات الإحصائية أهمية بالغة لرسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات والقطاعات والبلدان ، ولقياس درجة التطور الحاصل فيها، وبصفة عامة يمكن حصر أهمية المؤشرات في النقاط التالية :

- معرفة التطورات الحاصلة في تنفيذ البرامج والمخططات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.
- المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية.
- المقارنة بين المؤسسات والقطاعات والبلدان والاستفادة من التجارب الدولية ومعرفة مواطن القوة وجوانب الضعف.

1. **مؤشر التنمية البشرية:** صُمم هذا المؤشر لقياس مستوى التنمية البشرية في العالم بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990، وبإشراف من وزير المالية الباكستاني الأسبق محبوب الحق بصفته مستشارا خاصا لمدير البرنامج آنذاك ، **وهو مؤشر مركب من أجل قياس مستوى التنمية داخل أكثر من 180 بلدا في العالم، ويتم حساب هذا المؤشر سنويا، وينشر ترتيب البلدان وفقا للنقطة التي حصلوا عليها** ،يربط مؤشر التنمية البشرية بين ثلاث مجموعات من البيانات، ولهذا السبب فإنه يوصف بأنه مؤشر مركب. وتتمثل هذه البيانات في ما يلي:

–الدخل القومي الإجمالي للفرد: وهو مجموع قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها محليا (الناتج المحلي الإجمالي)، بالإضافة إلى صافي المداخيل الآتية من الخارج (الأجور، معاشات التقاعد، عائدات الأسهم والسندات وغيرها) خلال سنة واحدة مقسوما على مجموع عدد السكان ، تحسب هذه القيمة بالدولار الأميركي على أساس تعادل القوة الشرائية، مما يجعل إحصائيات الدخل في كل البلدان متجانسة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

–مد الحياة عند الولادة: (أو مأمول العمر) أي معدل السنوات المتوقع أن يعيشها الفرد إذا استمرت اتجاهات الوفاة القائمة على حالها. وتعطي هذه المعلومة فكرة عن مدى توفر سكان كل بلد على الخدمات الصحية وعن وضعيتهم الصحية بشكل عام.

– مستوى التعلم: يقاس بالمزج بين متوسط عدد سنوات التمدرس التي استفاد منها الأشخاص الذين بلغوا 25 سنة فما فوق من جهة، ومتوسط عدد سنوات التمدرس المتوقع أن يحصل عليها طفل في سن الدخول إلى المدرسة من جهة أخرى.

يتم حساب مؤشر التنمية البشرية لكل بلد انطلاقا من المعطيات الثلاثة السالفة الذكر، ويكون على شكل نقطة محصورة بين صفر وواحد. وكلما كانت هذه النقطة أقرب إلى واحد كان مستوى التنمية البشرية للبلد المعني عاليا، والعكس بالعكس.

يقع ترتيب الـ188 بلدا التي يتوفر البرنامج على المعطيات اللازمة لحساب مؤشر التنمية البشرية الخاص بها وفقا للنقطة المتحصل عليها، ويكون الترتيب تنازليا من الأفضل إلى الأسوأ. وتصنف البلدان إلى أربع مجموعات بناء على هذه النقطة وبحسب الجدول الآتي:

- تنمية بشرية مرتفعة جدا: 0.8 أو أكثر.
- تنمية بشرية مرتفعة: 7-0.7990.
- تنمية بشرية متوسطة: 0.55-0.699.
- تنمية بشرية منخفضة: 0.55 أو أقل.

وقد كان شعار تقرير عام 2016 تنمية للجميع، والذي حلت فيه الجزائر في المركز 83 من مجموع 188 دولة شملها التقرير- محققة 1/0,745 مُصنفة ضمن الشريحة المتقدمة (تنمية بشرية مرتفعة) ، والعمر المتوقع عند الولادة تقريبا 77 سنة، كما استطاعت تحقيق مستويات عالية في مراحل التعليم المختلفة خاصة التعليم الابتدائي، وكذلك المساواة بين الجنسين، وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2018 فكانت الجزائر في المركز 85. مُصنفة ضمن الشريحة المتقدمة (تنمية بشرية مرتفعة).

2. مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال: (*الإصلاح لخلق فرص العمل*)، هو منشور رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدولي، والذي كان اصداره سنة 2003 وهو يمثل الطبعة الخامسة عشرة في سلسلة من التقارير السنوية التي تقيس الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها. يقدم تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190 اقتصادا تمتد من أفغانستان إلى زيمبابوي وعلى امتداد الوقت.

ويقيس اخير تقرير لممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018 الأنظمة التي تؤثر على 11 مجالا من مجالات حياة الأعمال التجارية. وشملت عشرة من هذه المجالات في ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية لهذا العام: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. أيضا يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضا تنظيم سوق العمل، ولكنه غير مدرج في ترتيب هذا العام.

وقد كان ترتيب الجزائر166 من 190 دولة في تقرير2018 ، محققة علامة قدرها 100/46.71 ،متراجعة بـ10 مراتب مقارنة بسنة 2017.

حيث يشير التغيير الإيجابي إلى التحسن في النتيجة بين عامي 2017 و 2018 (وبالتالي تحسن في بيئة الأعمال العامة وفقًا لمقياس ممارسة أنشطة الأعمال) ، واذا كانت النتيجة سلبية فالتغيير يشير إلى التدهور في بيئة الاعمال و 0.00 يشير إلى عدم وجود اي تغيير في النتيجة.

3. **مؤشر التنافسية العالمي** : يقتصد بالتنافسية القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في الأسواق العالمية محققين بذلك حصة في الأسواق والسعي لتنميتها وزيادة المداخيل في الأجل الطويل، حيث يتم اصدار تقرير التنافسية العالمي سنويا وبصورة شاملة من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي ، وقد استند على تصور مايكل بورتر في تقييم تنافسية الدول بناء على 12 معيارا رئيسيا يتفرع عنه 114 مؤشرا فرعيا، وهذه المعايير تقابل ثلاث 9 مراحل رئيسية من التنمية، وهذه هي معايير مؤشر التنافسية العالمي:

- المتطلبات الأساسية – :المؤسسات؛ –البنية التحتية؛ –بيئة الاقتصاد الكلي؛ –الصحة والتعليم الأساسي.
- عوامل تعزيز التنافسية: لتعليم العالي والتدريب؛ –كفاءة سوق السلع؛ –كفاءة سوق العمل؛ –تطور سوق المال؛ –مستوى الجاهزية التكنولوجية؛ –حجم السوق.
- عوامل تعزيز الابتكار –مدى تطور الأعمال؛ –الابتكار.

حيث يعكس مؤشر التنافسية العالمية محددات النمو طويل الأجل، وقد تصدرت تقرير 2018 كالعادة سويسرا منذ عام 2010 بعد أن أزاحت الولايات المتحدة الأمريكية – بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ عام 2008 وعدم استقرار اقتصادها الكلي– التي حلت ثانيا وسنغافورة ثالثا، أما عربيا جاءت الإمارات المتحدة في المركز 16 وقطر 18 عالميا، وبالنسبة للجزائر فكانت في المركز 87 من مجموع 137 بلدا بنقطة10/4,07.

4. **مؤشر الأداء البيئي** :خلال منتدى دافوس الاقتصادي تم إطلاق مؤشر الأداء البيئي لسنة 2018 وهو الثامن في سلسلة تقارير تقييم الأداء البيئي لبلدان العالم، وكان التقرير التجريبي الأول في سنة 2006 ،وتُعده جامعتا يال وكولومبيا الأمريكيتان العريقتان الاقتصادي العالمي بالتعاون مع عدد من المؤسسات العلمية العالمية، وتقوم فكرة هذا المؤشر على تقييم أداء الدول و تصنيف مؤشراتها البيئية ضمن مجموعتين أساسيتين هما:

- الصحة البيئية: تتضمن الآثار على صحة الإنسان، نوعية الهواء، مياه الشرب والصرف الصحي.
- حيوية النظم البيئية: تتضمن الموارد المائية، الزراعة، الغابات، الثروة السمكية، التنوع الحيوي والموائل، المنا خ والطاقة .

يتم تقييم هذه القضايا في شكل موزون وفق الأهمية، استنادا إلى مؤشرات فرعية تزيد عن 20 مؤشرا، ويستند إعطاء القيم الرقمية لهذه المؤشرات إلى معطيات التقارير التأشيرية الوطنية وتلك الصادرة عن المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية وغيرها، حيث توضع العلامات وفق مقاربة الدول في أدائها للأهداف المحددة عالميا، أما في حالة غياب أهداف متفق فيتم وضع العلامات بالمقارنة بين الدول .إن مؤشر الأداء البيئي مهم لوضع مصفوفة رقمية تتيح تقييم السياسات المتبعة عالميا لتحسين الأداء البيئي لكوكبنا المهدد بكثير من الأخطار الحقيقية، ويعطي فرصة للمقارنة بين البلدان ووضع ترتيب تنافسي لها، ويسمح بتقييم السياسات الوطنية بشكل معمق لتتمكن كل دولة من تشخيص مواطن القوة والضعف في معالجة كل قضية على حدة.

ومن الملاحظ في ترتيب الدول وفق مؤشر الأداء البيئي لعام 2018 الأولى هي أوروبية أو من منطقتي شمال أمريكا وأوقيانوسيا، وقد حلت سويسرا في رأس القائمة التي ضمت 180 دولة، فرنسا والدانمارك و مالطا

والسويد، أما المراتب المتأخرة فكانت من نصيب دول جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وبالنسبة لدول الجوار فقد تصدرت المجموعة المغرب بوجودها في المركز 54 عالميا، وحلت الجزائر في المرتبة 88 وحصولها على 18,57نقطة /100 وكانت الثالثة مغاربيا بعد المغرب و تونس، وقد تراجعت عن المركز 42 عالميا في عام 2010 ،وقد حققت الجزائر مراتب متقدمة في بعض المؤشرات البيئية كالمحافظة على الثروة السمكية وفي مصادر المياه نوعية الهواء.

5. مؤشرات الاتصال: بالنسبة للترتيب العالمي في مؤشرات الاتصالات لعام 2017 ،فقد احتلت المركز الأول إيسلندا ثم كوريا الجنوبية وتليها سويسرا، أما الجزائر فقد جاءت في المركز 102 متقدمة ب4 مراكز مقارنة بعام 2016 ،وقد بلغ عدد المشتركين 7 الهاتف الثابت 4,3 مليون شخص عام 2016 وفي الهاتف النقال 47 مليون مشترك، وفي الأنترنت 54,29 مليون شخص وهي أرقام مهمة إذا قيست مع المعدلات العالمية لا تعكس حقيقة التصنيف الذي وضعت فيه الجزائر، لكن ما يبرر ذلك هو التقدم المتسارع في أغلب دول العالم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشراتها

6. مؤشر الابتكار العالمي: يعتبر مؤشر الابتكار العالمي–الذي تُصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومعهد INSEAD الأوروبي ومعهد business of college Johnson SC Cornellالأمريكي بجنيف السويسرية– من أهم المؤشرات التي تقيم أوضاع الدول والاقتصادات المختلفة حول العالم من حيث الابتكار، ويبين مؤشر العام الحالي 2017 أثر السياسات الموجهة نحو الابتكار على النمو الاقتصادي والتنمية، فجميع الدول –سواء كانت دولا متقدمة أو نامية– تبحث عن النمو القائم على الابتكار من خلال الاستراتيجيات المختلفة، فهناك دول نجحت في خططها الرامية إلى الانتقال من اقتصاد معتمد على الأولية إلى اقتصاد قائم على الكفاءة التشغيلية ثم إلى اقتصاد قائم على الابتكار ودول أخرى لا زالت تراوح مكانها خاصة هذا المؤشر قد تجاوز المعايير التقليدية واعتمد معايير حديثة مثل مستوى البحث والتطوير، ويركز مؤشر الابتكار العالمي على سياسات الابتكار الفعالة من أجل التنمية، ويبين السبل الجديدة التي تمكن من الابتكار وتحفيز النمو من خلال الاعتماد على القوى المحلية وضمان تطوير بيئة ابتكار وطنية متينة .وهذه مؤشرات الابتكار:

- مدخلات الابتكار :المؤسسات، رأس المال البشري والبحوث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور بيئة الأعمال.
- مخرجات الابتكار :المخرجات المعرفية، المخرجات الإبداعية.

حيث جاءت الجزائر في المرتبة 108 عالميا في تقرير الابتكار العالمي لعام 2017 متقدمة ب5 مراكز عن ترتيب العام الذي لكن رغم هذا التقدم النسبي إلا أنها نتيجة جد ضعيفة لا تعكس الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر بشريا وماديا، من تحقيق نتائج أفضل في مجال الابتكار مقارنة مع الكثير من الدول الأخرى، ففي مؤشر مدخلات الابتكار جاءت في 105عالميا، وكان أداؤها جيدا في مؤشر البنية التحتية العامة إذ حلت في المركز 8 ومؤشر التعليم المركز 83 والتعليم 63 ،أما مؤشر مخرجات الابتكار فقد كانت في المركز 117 وحققت في مؤشر تأثير المعرفة تقدما نوعًا ما مقارنة مع 12المؤشرات الفرعية إذ حلت في المركز 81 عالميا .

7. مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index : ويرمز له اختصاراً(CPI) وصدر لأول مرة في العام(1995) ويصدر سنوياً، ويُعَدُّ مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات (النشاطات البحثية) التي تصدر عن المنظمة، ويعتبر مؤشراً مركباً ويسمى بمسح المسوح حيث يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسوح واستطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة، يركز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام.

وقد أظهر المؤشر عام 2017 أنه لا توجد دولة في العالم خالية تماما من الفساد، فيما أحرزت ثلثا دول العالم أقل من 50نقطة، كما أن 6 مليارات من سكان العالم يقطنون في دول تعاني من الفساد، وزاد عدد الدول التي انحدرت في تلك الدول التي تقدمت فيه، وكشف المؤشر أن الفساد المنتهج وأوجه انعدام المساواة الاجتماعية يعزز أحدهما الآخر في أنحاء العالم .أما المراتب الأولى في محدودية الفساد فكانت من نصيب نيوزلندا، ثم الدانمارك وتليها فنلندا، وعلى العموم قارة أوروبا على صدارة ترتيب المؤشر بوجود 7 دول ضمن العشر الأوائل، بالإضافة إلى 3 دول من خارج أوروبا هي :نيوزلندا من وأوقيانوسيا وسنغافورة من آسيا وكندا من أمريكا الشمالية، وبحسب المؤشر فإن العوامل المشتركة التي تتمتع الدول التي تتصدر القائمة هي وجود حكومات شفافة، حرية صحافة، حريات مدنية ونظم قضائية مستقلة، وبالنسبة للجزائر فقد خسرت 4 مراكز مقارنة بسنة 2016 وأصبحت في المرتبة 112 عالميا بـ33 نقطة/100

8. مؤشر السعادة العالمي :يقوم بإصدار هذا المؤشر شبكة الحلول المستدامة التابعة للأمم المتحدة منذ عام 2012 ، ويتكون من 7 معايير يتفرع عنها 38 مؤشرا، وهذه معايير المؤشر – :المساعدة الاجتماعية؛ – حرية الفرد في اتخاذ القرارات؛ –الكرم والعطاء الخيري؛ –الصدق والأمانة؛ –متوسط العمر المتوقع؛ –مستوى الدخل الفردي؛ –مستوى الفساد في الدولة .ومن الجدير بالذكر أن مؤشر السعادة لعام 2017 شمل 155 دولة، كان أسعد 5 دول فيها أوروبية كلها وهي على النحو التالي: النرويج، الدانمارك، إيسلندا، سويسرا وفنلندا . وأما الدول الأكثر تعاسة في العالم فهي على الترتيب أيضا: أفريقيا الوسطى، جمهورية بورندي، تنزانيا، سوريا وبالنسبة للجزائر فقد حلت في المركز53 عالميا و السادسة عربيا والأولى مغاربيا، متراجعة ب15 مركزا عن 8السابق الذي كانت فيه في المرتبة 38 عالميا سنة2016

9. مؤشر الريادة في إدارة الأعمال :يصدر هذا المؤشر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية والغرض الرئيسي هو تقديم تصنيفا لدول العالم وقد بلغت 137 بلدا عام 2018 ،ويستند على 14 مؤشر أداء – كالابتكار، المنافسة، رأس المال البشري، شبكة الأعمال، العولمة واستيعاب التكنولوجيا وغيرها– تم قياسها وتقييمها من مجموعة من الخبراء ورواد الأعمال من أرقى المؤسسات الأكاديمية والتمويلية والشركات الكبرى حول العالم، حيث كانت أفضل دول العالم في تقرير 2018 الولايات المتحدة الأمريكية ثم سويسرا وبعدها كندا، وقد حلت الجزائر المرتبة 80 عالميا ، وسجلت معدل تطور مؤشر ريادة الأعمال بالنسبة لفرص المقاولات الناشئة، رأس المال البشري، المنافسة وسيرورة الابتكار

مؤشر الرخاء العالمي :يُصدر هذا المؤشر معهد ليجاتوم بلندن، وقد بدأ في نشر تقاريره منذ 11 سنة حتى عام 2017 ،ويقيس الازدهار في 149 دولة شملتها الدراسة، كما أنه يعتمد على 9 معايير أساسية في تصنيف

الدول هي – :الجودة الاقتصادية؛ –بيئة الأعمال؛ –الحوكمة؛ –التعليم؛ –الصحة؛ –السلامة والأمن؛ – الحرية الشخصية؛ –رأس المال الاجتماعي؛ –البيئة الطبيعية .وقد حلت النرويج، نيوزلندا وفنلندا في المراتب الثلاثة الأولى في مؤشر عام 2017 ،أما الجزائر ففي المركز 116.